

#الأمم_المتحدة تحمل السلطات #السعودية مسؤولية مأساة #قبيلة_الحوبيات



hourriya-tagheer.org

وجه 7 مقررون تابعون للأمم المتحدة رسائل إلى كل من السلطات السعودية وشركة نيوم، وصندوق الاستثمارات العامة السعودية، مُعربين عن قلقهم جراء الانتهاكات الفظيعة التي لحقت بالسكان الذين هُجّروا من الأراضي التي يقام عليها مشروع "نيوم".

وأكَد المقررون في رسائلهم أن الحكومة السعودية هي المسؤولة عن ضمان أن لا يتعرض أفراد قبيلة الحويطات الذين كانوا يقاومون عمليات الإخلاء للاضطهاد، وعليها احترام جميع حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة والمتطرفة.

الرسائل الصادرة في 28 أبريل الماضي، وقعتها المقرر المعنى بالقتل خارج نطاق القضاء، والمقرر الخاص بالتعذيب، والمقرر المعنى بتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير، والمقرر المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر المعنى بالسكن اللائق، والفريق المعنى بالاعتقال التعسفي.

وأكد خبراء الأمم المتحدة عن تلقيهم معلومات موثقة تكشف صدور أحكام إعدام بحق ثلاثة أشخاص وأحكام مطولة بالسجن بحق ثلاثة آخرين، في سياق الاضطهاد الذي لحق بقبيلة الحويطات.

وأشار المقررون عبر رسائلهم إلى صور الانتهاكات والتعذيب والمحاكمات غير العادلة التي تعرض لها معتقلو القبيلة بينهم: شاذلي الحويطي، المعتقل منذ 24 أكتوبر 2020، وإبراهيم الحويطي المعتقل منذ أكتوبر 2020، وعبدالله الناصر الحويطي المعتقل منذ 18 يناير 2021، وعبدالله الحويطي المعتقل منذ 4 نوفمبر 2020، وعبدالله الحويطي المعتقل منذ نوفمبر 2020، ومحمد الحويطي المعتقل منذ 24 نوفمبر 2020، وعبدالله الحويطي المعتقل منذ نوفمبر 2020.

وبحسب تقرير المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان فإن مقرري الأمم المتحدة أكدوا بأن مشروع نيوم تسبب في تشريد ما يقدر بـ 20 ألف مواطن، من قرى الخربة وشrama وجبل الذين عاشا في شمال غرب منطقة تبوك لقرون متتابعة، ويتم تنفيذ المشروع دون مشاورات أهلية، ومن غير الموافقة الحرة المسبقة الصامنة للوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة لقبيلة الحويطات. وبحسب التقارير منذ العام 2017 تم اعتقال 47 فردا من القبيلة، والعديد منهم يخضعون للمحاكمة بموجب قانون الإرهاب. وكان المقررون الخاصون قد أبدوا قلقهم من الإخلاء القسري لقبيلة الحويطات في رسائل سابقة في يناير ومارس 2020.

وأكد فريق الأمم في رسائلهم رفض قسم كبير من قبيلة الحويطات مغادرة منازلهم وقرابهم، ونتيجة لذلك تعرضوا لأشكال مختلفة من الاضطهاد، بما في ذلك تدمير وحرق الممتلكات، وقطع الكهرباء، والنقل التعسفي من الوظيفة، ووصولا إلى المضايقات والتهديدات والاختطاف.

الرسالة أعربت عن القلق البالغ إزاء هذه المعلومات ودعت شركة نيوم لاتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حقوق الذين يعيشون عن احتجاجهم ضد عمليات الإخلاء القسري، وطالبو الشركات العاملة في المشروع الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان حقوق الإنسان في الأعمال التجارية من خلال: تجنب التسبب في الآثار السلبية لحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال أنشطتهم الخاصة، ومعالجة التأثيرات عند حدوثها، والسعى إلى منع الآثار السلبية المباشرة على حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتهم أو منتجاتهم أو خدمتهم من خلال علاقتهم التجارية، حتى لو لم يساهموا في تلك التأثيرات.

كما تم إرسال الرسالة إلى الدول الأصلية لجميع الشركات المعنية وهي: أستراليا، الصين، ألمانيا، هولندا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة.

وأشارت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان إلى أن رسائل المقررين الخاصين، كشفت الانتهاكات الجسيمة التي تنجم باستمرار عن المشاريع الاقتصادية التي تروج لها السلطات السعودية.

وختمت المنظمة تقريرها بالإشارة إلى أن أحكام الإعدام وأحكام الاعتقال لمدد طويلة بحق معارضي هذه المشاريع، تؤكد مدى القمع الذي تمارسه السلطة السعودية، والذي يمنع وصول صورة أكثر وضوحاً عن حقيقة ومدى تأثير مشاريع أخرى على السكان في مختلف مناطق البلاد.